

Distr.: General  
2 August 2016  
Arabic  
Original: English



الدورة الحادية والسبعون

البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*  
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل  
حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة  
لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان  
والحرريات الأساسية

## العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم الأمين العام هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٥٩/٧٠ الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء ووكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة وأن يقدم إليها في دورتها الحادية والسبعين تقريراً موضوعياً عن أثر العولمة على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان استناداً إلى تلك الآراء، يتضمن توصيات بشأن السبل الكفيلة بالتعامل مع الموضوع. ويقدم التقرير موجزاً للآراء الواردة من حكومات البحرين وبوركينا فاسو وكولومبيا وكوبا والسلفادور والكويت وموريشيوس، وكذلك من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ويحدد التقرير شواغل مشتركة ومواضيع مهمة. ويختتم التقرير بتقديم توصيات بشأن الكيفية التي يمكن التصدي بها لأثر العولمة على التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

.A/71/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

290816 220816 16-13295 (A)



## أولاً - مقدمة

- ١ - أحاطت الجمعية العامة علماً في قرارها ١٥٩/٧٠ بتقرير الأمين العام عن العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان (A/70/154) وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل التماس آراء الدول الأعضاء ووكالات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة وأن يقدم إلى الجمعية في دورتها الحادية والسبعين تقريراً موضوعياً عن المسألة استناداً إلى تلك الآراء، يتضمن توصيات بشأن السبل الكفيلة بالتصدي لآثار العولمة في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان.
- ٢ - واستجابة لذلك الطلب، أرسلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان طلباً في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٦ إلى الدول الأعضاء والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة لإبداء آراءها بشأن هذه المسألة. وحتى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، كانت المفوضية قد تلقت ردوداً من حكومات البحرين وبوركينا فاسو وكوبا والسلفادور والكويت وموريشيوس، وكذلك من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.
- ٣ - ويرد أدناه موجز لهذه الردود، تليه الاستنتاجات والتوصيات بشأن سبل التصدي لآثار العولمة على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان<sup>(١)</sup>.

## ثانياً - موجز الردود الواردة

## ألف - الدول الأعضاء

## البحرين

- ٤ - أشارت حكومة البحرين إلى أن التجارة الحرة واتفاقيات الاستثمار الأجنبي تشكل جزءاً من عملية العولمة وهي عناصر مهمة لإنشاء اقتصاد دولي حر يقوم على ركائز ديمقراطية وعادلة. فعلى سبيل المثال، ساهمت اتفاقية التجارة الحرة المبرمة بين البحرين والولايات المتحدة الأمريكية بشكل فعال في تحفيز الاقتصاد البحريني من خلال رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، التي أدت بدورها إلى إيجاد عدد كبير من الوظائف وساعدت في رفع المستوى المعيشي.
- ٥ - واعتبرت البحرين قوانين العمل المحلية العامل الأساسي لحماية حقوق الإنسان، لا سيما عند النظر في التجارة الحرة، واتفاقيات الاستثمار الأجنبي، والآثار المحتملة للعولمة.

(١) نصوص المذكرات الأصلية محفوظة لدى الأمانة العامة حيث يمكن الاطلاع عليها.

وفي هذا الصدد، ساعدت معايير البحرين لمعاملة العمالة الوافدة والمحلية، إلى جانب القوانين المحكمة الموضوعة في السابق، في ضمان سلامة العمال المادية والمعنوية. ويركز قانون العمل في البحرين على عدم التمييز بين العمال على أي أساس من الأسس، كما يتضمن وسائل لحماية العاملات، منها زيادة إعانة الأمومة وتحسين وسائل الحماية. يمكن العمل المتعلقة بالأجور، وساعات العمل، والعمل الإضافي، والإجازات. كما يحمي هذا القانون العاملين الذين لديهم أطفال ويضع الحد الأدنى لسن العمل.

٦ - وأعربت البحرين عن قلقها بشأن قدرة البلدان النامية على تحمل الآثار السلبية للعولمة. فقد تعرقل العولمة عمليات التنمية الاقتصادية في هذه البلدان وتقوض اقتصاداتها المحلية، مما يجعلها تتنافى مع مبادئ تعزيز نظام اقتصادي عالمي عادل يهدف إلى زيادة ازدهار جميع الأمم. وبالتالي، يتعين على جميع البلدان العمل لتحقيق الأهداف الجماعية المشتركة وليس فقط أهداف الدول الفردية.

بور كينا فاسو

٧ - ذكرت حكومة بور كينا فاسو بعض الآثار الرئيسية للعولمة على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان. وشددت على أن تطور قواعد التجارة الدولية وتطور قواعد حقوق الإنسان قد اتخذ مسارين منفصلين وأحياناً متناقضين. وحذرت بور كينا فاسو من أن تحرير الاقتصاد ينبغي ألا يكون مرادفاً لإلغاء الضوابط التنظيمية. ودعت المجتمع الدولي إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية، فيما يتعلق بحماية البيئة والقواعد التنظيمية للبلدان المضيفة.

٨ - ويجب أن تركز جميع الاستراتيجيات الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها على احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان، ولا سيما الأقليات. ويؤدي شح الموارد والصراع من أجل ضمان الحدود الدنيا من مستويات العيش في حالات الفقر المدقع إلى نشوء النزاعات بين المجتمعات المحلية. وتبذل الحكومة جهوداً من أجل منع نشوب النزاع، مثل إنشاء مرصد وطني لمنع نشوب النزاعات المجتمعية وإدارتها. وبالنسبة لبعض السكان، ليس من الممكن التمتع بالحقوق في كل من التعليم والعمل والسكن ومستوى معيشة لائق بدون التخلي عن هويتهم الثقافية، وبخاصة لغتهم وطريقة عيشهم. وهناك حاجة إلى بذل جهود دولية لحماية الهويات الثقافية من آثار العولمة. ولا بد من القضاء على أوجه التحامل التي تعرقل استفادة المرأة أيضاً من فوائد العولمة. ولذلك، فإن بور كينا فاسو اعتمدت خطة عمل وطنية لمكافحة الإقصاء الاجتماعي للنساء المتهمات بممارسة السحر، الأمر الذي من شأنه أن يعزز قدرات المنظمات التي تعمل على مكافحة إقصائهن الاجتماعي.

٩ - وأكدت بوركينا فاسو على أن الفقر المدقع يحد من إمكانية الاحتكام إلى القضاء. لذلك، ثمة حاجة على الصعيد الوطني إلى الموارد البشرية والمالية لضمان هذه الإمكانية. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشأت الدولة صناديق للمساعدة القضائية لزيادة السماح للمعوزين بالاحتكام إلى القضاء. ولا بد من تعزيز النظام الدولي لحماية العمال المهاجرين من أجل تجنيبهم الاستغلال ومكافحة الجريمة عبر الوطنية. وتقوم بوركينا فاسو بوضع استراتيجية وطنية للهجرة ستسهم في تحسين إدارة تدفقات الهجرة ومكافحة الآثار السلبية للهجرة كالتمييز. وقام هذا البلد، باعتباره طرفاً في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، باعتماد تدابير تشريعية وإدارية وقضائية لتوفير حماية أفضل للمهاجرين، بما في ذلك قانون لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

١٠ - ويجب اتخاذ تدابير ملائمة بطريقة شاملة لجميع الدول من أجل تعزيز التنمية المنصفة التي تفضي إلى القضاء على الفقر. بيد أن البلدان النامية تكون في كثير من الأحيان مستبعدة من عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية وبالتالي تناضل من أجل التأكيد على آرائها والدفاع عن مصالحها على الصعيد الدولي. ولا تؤدي العولمة إلى الاندماج فحسب، بل أيضاً إلى التجزؤ. ولذلك، فإن بوركينا فاسو تمتلك سياسة ثقافية ترمي إلى إيجاد هوية تتلاءم مع العصر الحديث وتوطيد السلام الاجتماعي باعتباره عاملاً من عوامل النمو والتنمية الاقتصادية.

#### كولومبيا

١١ - تعتبر حكومة كولومبيا مناسبةً مبادرات الجمعية العامة الرامية إلى تعزيز التنمية، والقضاء على الفقر، ومكافحة أوجه عدم المساواة بين الدول وداخلها، من خلال التشديد على ضرورة أن تواجه الدول الآثار السلبية للعولمة على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وبخاصة في الدول النامية. وثمة حاجة إلى تقوية التعاون من أجل تعزيز العولمة العادلة والمتساوية والشاملة التي تبني قدرات القطاع الاقتصادي دون التأثير على التمتع بحقوق الإنسان.

١٢ - ولا بد لتحليل نزيه لآثار العولمة على حقوق الإنسان من أن يعالج أبعادها الاجتماعية، بما في ذلك آثارها على الفقر، وعدم المساواة بين الجنسين، وانعدام الأمن الغذائي، والبطالة، والتمييز. وقد نفذت كولومبيا سياسات ترمي إلى تحقيق مستوى أكبر من العدالة الاجتماعية وضمان حقوق الإنسان، وحاولت في الوقت نفسه التخفيف من الآثار السلبية للعولمة. وفي الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥، انخفض معدل الفقر والفقر المدقع في البلد ب ١٢ و ٦,٣ في المائة، على التوالي. وزادت نسبة الوصول إلى التعليم العالي

والحصول على السكن زيادة كبيرة. وإضافة إلى ذلك، مُنحت لملايين الأسر إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب والاستفادة من خدمات الصرف الصحي الأساسية.

١٣ - وعلاوة على ذلك، شرعت الحكومة في عملية تشاركية لأصحاب المصلحة المتعددين ترمي إلى وضع خطة عمل وطنية بشأن الصناعة وحقوق الإنسان. وتستند الخطة إلى الاقتناع بأن كلا من قطاع الصناعة والشركات عبر الوطنية يجب أن تحترم حقوق الإنسان. ولا ينبغي النظر إلى حقوق الإنسان والاستدامة ومسؤولية الشركات على أنها مفاهيم منفصلة. بل على العكس من ذلك، تسمح استراتيجيات الاستدامة للشركات بأن تأخذ في الاعتبار حقوق الإنسان للمستخدمين، والمجتمعات المحلية المحيطة بها، وسلاسل القيمة التي تزيد في نهاية المطاف في الجودة والفعالية.

١٤ - ويتعين على الحكومات تنفيذ سياسات تشاركية ومتكاملة للاعتراف بمسؤوليات الشركات وكذلك باحتياجاتها. وتقوم كولومبيا بوضع سياسة بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات مع تركيز أولي على الحد الأدنى من المعايير القانونية، ويتمثل الهدف النهائي لذلك في ضمان احترام حقوق الإنسان وتعزيزها، وكفالة الممارسات المتعلقة بالعمالة، والشفافية ومكافحة الفساد، والتخفيف من الأضرار البيئية. وإضافة إلى ذلك، أكدت كولومبيا مجدداً على الحاجة إلى القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي للجميع. وفي هذا الصدد، يجب أن تستخدم العولمة كأداة لمكافحة سوء التغذية وتوحيد الجهود لمكافحة.

كوبا

١٥ - سلّمت حكومة كوبا بأن للعولمة آثاراً عميقة على التمتع بحقوق الإنسان. فالعولمة تنشئ أوجه ترابط وتعززها، وبالتالي يجب على جميع المجتمعات المحلية أن تشارك في إدارة العمليات العالمية من أجل تقاسم المسؤولية. وتؤدي الجمعية العامة دوراً محورياً باعتبارها المحفل العالمي لإعادة تشكيل عملية العولمة. وينبغي للعولمة أن تشكل قوة إيجابية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول؛ غير أن فوائدها الرئيسية تخفيها البلدان المتقدمة النمو، فيما تتكبد البلدان الفقيرة تكاليفها. ولذلك أثر سلبي على التمتع الكامل بحقوق الإنسان. ويجب أن يهدف جدول الأعمال الدولي إلى الحد من التوزيع غير المتساوي لفوائد العولمة وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وبين البلدان وداخلها.

١٦ - واعتبرت كوبا أن الأزمة الاقتصادية العالمية، والمنافسة القائمة على المضاربة، وتوسيع نطاق التجارة القائمة على الحروب، والأنماط غير المستدامة لإنتاج الطاقة واستهلاكها، وإلحاق الضرر بالبيئة بشكل منتظم، وأزمة الغذاء، هي بعض الأمثلة على الآثار

السلبية للعملة. وتشمل الآثار الأخرى فرض نموذج واحد للديمقراطية على البلدان النامية. ورأت كوبا أن العملة قد أضعفت القدرة المالية والاقتصادية للدول على أعمال الحق في التنمية، كما قلصت قدرتها على ضمان الخدمات العامة الأساسية. وتعزز العملة أيضا عملية استعمار جديد لأن الشركات عبر الوطنية تزيد في تأثيرها على البلدان النامية، مما يؤدي إلى انتهاك حقها في تقرير المصير. كما أدت العملة إلى زيادة القيود المفروضة على الهجرة إلى العالم الصناعي، وتسهم في انتشار الاتجار بالمخدرات، والبغاء، والاتجار بالبشر، والتمييز. وبالمثل، وبدلا من تيسير نقل التكنولوجيا، تم تعزيز نظم الملكية الفكرية لحماية الاختراعات، وإدامة تبعية البلدان النامية.

١٧ - وزادت بحدة أوجه عدم المساواة القائمة وحولت إلى وهم التطلعات إلى الاعتماد على نظم مالية ونقدية متعددة الأطراف تكون مفتوحة وشفافة وديمقراطية، مبنية على قواعد متسقة وغير تمييزية، من أجل توزيع أفضل لفوائد الاقتصاد العالمي. واجتمع الدولي بعيد عن إنشاء نظام اجتماعي تمارس فيه الحريات، على النحو الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان الحق في التنمية، وإعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. ومن الضروري تعزيز التعاون الدولي وبناء نظام دولي أكثر إنسانية وإنصافا، يسود فيه كل من العدالة الاجتماعية والتضامن الدولي.

١٨ - ودعت كوبا إلى إنشاء نظام مالي دولي شفاف وديمقراطي. وتشمل التدابير المحددة المقترحة فرض ضريبة إنمائية، وإلغاء الديون الخارجية، وزيادة المساعدة الإنمائية - التي يجب ألا تكون مشروطة أو مرهونة بالمصالح الاقتصادية والسياسية للجهات المانحة - وإبرام اتفاقات تجارة تفضيلية تعالج أوجه عدم المساواة المتزايدة. ودعت أيضا إلى إصلاح الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها بغية زيادة كفاءتها. وأكدت كوبا من جديد على أهمية اعتبار التنمية عنصرا رئيسيا من عناصر جدول الأعمال الاقتصادي الدولي بغية اعتماد السياسات والوسائل الضرورية على الصعيد الدولي التي تتفق مع احتياجات البلدان النامية.

#### السلفادور

١٩ - اعترفت حكومة السلفادور بأن تحرير الأسواق يولد اهتماما في البلدان باجتذاب رأس المال الاستثماري، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى سباق لاجتذاب الصناعات الباحثة عن الحوافز المالية والقوة العاملة المنخفضة التكلفة. وعلى الرغم من أن هذه الاستثمارات يمكن أن تكون مصدرا للإنتاج والعمالة اللذين من شأنهما أن يشجعا في نهاية المطاف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان، فإنها لا تسهم دائما في تمتع الجميع الفعلي بالحق في مستوى

معيشة لائق. وتشكل العولمة أيضا خطرا على البيئة بسبب الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية والتلوث الصناعي.

٢٠ - وسلمت السلفادور بأن للعولمة جوانب اقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية، ويمكن أن تشكل خطرا على التمتع الفعال بجميع حقوق الإنسان. ورأت أن الدول هي المسؤولة عن التخفيف من مخاطر العولمة المحتملة وزيادة الفرص التي تتيحها من خلال اعتماد سياسات تحقق المساواة والإدماج الاجتماعيين. ويجب على الدول أن تضمن الاشتغال الملائم للمؤسسات التي تنفذ عملية العولمة من أجل ضمان أن تقترن العولمة بالتطوير التدريجي لحقوق الإنسان.

٢١ - وفي هذا السياق، وضعت السلفادور خطة خمسية ترمي إلى بلوغ مستويات أعلى من الرخاء والإدماج والمساواة والديمقراطية في البلد. وتهدف الخطة إلى إعطاء الأولوية لحق جميع الأفراد في حياة كريمة وكاملة وسعيدة وخالية من التمييز؛ وكفالة تحقيق الجميع للذات بصورة جماعية، على قدم المساواة ومن خلال الدعم المتبادل، في جو من السلام والإنصاف والاحترام العميق والانسجام مع الطبيعة؛ والعمل بنشاط على قيادة عملية "العيش الكريم"؛ وضمان التوازن والمسؤولية المشتركة فيما بين مختلف الجهات الفاعلة الوطنية.

٢٢ - ونبهت السلفادور، من أجل الحد من الآثار السلبية للعولمة على جميع حقوق الإنسان، إلى ضرورة وجود دول ذات سيادة لها مؤسسات قوية، قادرة على اتخاذ قراراتها الخاصة والسيطرة على أراضيها، لإنشاء نظام قانوني يكفل السلامة والرفاه والتنمية المستدامة وشروط المساواة للجميع.

#### الكويت

٢٣ - أشارت دولة الكويت إلى أن العولمة أثرت في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية داخل المجتمع في الكويت كباقي دول العالم. وفي هذا السياق، اتخذ البلد خطوات لتعزيز وتقوية الشراكة المجتمعية وإنشاء العديد من جمعيات النفع العام المعنية بحقوق الإنسان.

٢٤ - وحددت الكويت عددا من الآليات التي من شأنها أن تساعد البلد على التعامل مع الآثار السلبية للعولمة على التمتع الكامل بحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، أنشأ البلد الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل حماية هذه المشروعات من الآثار التضخمية لأسعار السوق. وبالمثل، تم تطوير نظام المساعدات الاجتماعية وتنويع مصادرها والاهتمام بتطوير آليات شبكات الأمان الاجتماعي، بما يتوافق

مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الكويتي الناتجة عن العولمة. وأعلنت الكويت إنشاء عدة شركات مع البنك الدولي لوضع مشروع الإطار الاستراتيجي لشبكات الأمان وذلك لإعادة التوازن في الحماية الاجتماعية، مع ضمان حماية حقوق الإنسان.

٢٥ - وتمشيا مع تقدم العولمة، اتخذت دولة الكويت خطوات نحو تعزيز التعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، يعمل البلد على بلوغ الهدف الخامس المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات من خلال إقامة منتدى وطني يعنى بهذا الموضوع. وترمي التدابير الأخرى إلى تحقيق نمو في مشاريع الإنفاق المحلي والخارجي، وتيسير إنشاء مؤسسات تنموية، ودعم المؤسسات الحكومية والأهلية المشاركة في العمل التنموي.

٢٦ - وعلاوة على ذلك، ومن خلال تطبيق المبادئ الديمقراطية واستخدام التكنولوجيا، واصل البلد زيادة التوعية بمؤسسات المجتمع المدني وتعزيز وعي الأفراد بحقوق الإنسان، وضمان انفتاح النظم الاجتماعية والامتزاج بين الثقافات والمجتمعات المختلفة. كما سعت دولة الكويت إلى تعزيز دورها بوصفها مركزا للعمل الإنساني. وتحقيقا لهذه الغاية، أقرت بأن التكنولوجيا تؤدي دورا فعالا في التنمية الاجتماعية، من خلال التعجيل بتقديم المساعدة إلى المجتمعات المتضررة من الكوارث الطبيعية والزلازل.

٢٧ - وأخيرا، أشارت دولة الكويت إلى بعض الآثار الاجتماعية السلبية للعولمة، مثل ظهور بعض المنظمات التي تستغل دورها الاجتماعي وشراكتها في المجتمع بخلاف الغرض الذي أنشئت من أجله؛ وأثر العولمة على الهوية الثقافية الوطنية، بما في ذلك أثر وسائل التواصل الاجتماعي على التماسك الأسري من خلال نشر قيم سلبية؛ وأثر التقدم التكنولوجي السريع الذي يسمح للشباب بالانخراط في شبكة عالمية من المنظمات المشاركة في الإرهاب وأعمال العنف؛ والأثر السلبي للتطور التكنولوجي المتمثل في تسهيل عمليات الاتجار بالبشر.

موريشيوس

٢٨ - رأت حكومة موريشيوس أن مجلس حقوق الإنسان ينبغي أن يأخذ في الاعتبار حقيقة أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات أكبر في تعبئة الموارد. وفي هذا الصدد، اتخذ البلد عددا من المبادرات الرامية إلى الحد من قابليته للتأثر بالعوامل الخارجية وزيادة قدرته على تحمل الصدمات الاقتصادية. وعلى الرغم من الإصلاحات المالية، ثمة قيود

على تعبئة التمويل لأن وعاء البلد الضريبي محدود، كما لا توجد قدرة على الاستفادة من وفورات الحجم. ويعوق أيضا الإصلاحات كل من نسبة مستوى الدين، وارتفاع مستوى البطالة، وشيخوخة السكان. ولذلك، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في الجهود الرامية إلى معالجة الآثار السلبية للعولمة على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان الاحتياجات والحقائق المحددة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٩ - وإذ تدرك موريشيوس الحاجة إلى مكافحة آفة الفقر بطريقة مستدامة ومن خلال نهج متعدد المحاور، فقد وضعت خطة شبيهة بخطة مارشال لمحاربة الفقر. ومن شأن هذه الخطة أن تزيد في تعزيز التمتع الكامل بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية للسكان الضعفاء في موريشيوس. وقد أدى ظهور العولمة إلى تجاوز الأنشطة التجارية للحدود الوطنية، مما يجعل العالم التجاري يتسم بدرجة أكبر من التقدمية والترابط. وأدت عولمة الأسواق والاقتصادات إلى نشوء الحاجة إلى قوانين للمنافسة في البلدان النامية. فللشركات الكبرى المتعددة الجنسيات تأثير سلبي على السوق المحلية باتباعها ممارسات مانعة للمنافسة، مما أدى إلى أثر واسع النطاق على الاستقرار الاقتصادي والقدرة التنافسية للأسواق المستوردة. واقترحت موريشيوس إنفاذ قوانين وسياسات متعلقة بالمنافسة من أجل الحد من الآثار السلبية للسلوك المانع للمنافسة في الأسواق المحلية والأجنبية على السواء.

٣٠ - وينبغي أن يهدف قانون وسياسة المنافسة إلى محاكاة ظروف السوق الحرة، وتخفيف الكفاءة الاقتصادية، وتعزيز عدالة إعادة توزيع الفوائد بين المستهلكين والشركات. وفي هذا السياق، من المهم حماية الحقوق الاجتماعية - الاقتصادية وحقوق الملكية. وينبغي لسياسة منافسة ناجحة أن تكتسب الشرعية، وأن تعالج احتياجات كل جماعات المصالح والطبقات الاجتماعية، وأن تتصدى للمشاكل الاقتصادية عندما تنشأ. كما دعت موريشيوس إلى اعتماد سياسات عامة للمشتريات كوسيلة لضمان التخصيص الفعال للموارد العامة ومكافحة الفساد. وينبغي أن يعالج قانون وسياسة المنافسة شواغل الطبقات الدنيا والمشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تواجهها، ولا سيما البطالة، والفقر، وعدم المساواة في الثروة والدخل والفرص.

٣١ - والزراعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعان يشعان بأثر أكبر من حيث توفير فرص العمل للفقراء وضمان الأمن الغذائي. فللكلاء الاقتصاديين المشاركين في هذه القطاعات قوة تفاوضية أضعف مقارنة بالمساهمين في النشاط الاقتصادي من قطاعات مثل صناعة الأسمدة والمواد الكيماوية الزراعية. ولذلك، فمنح إعفاءات للوكلاء الاقتصاديين في هذين القطاعين يمكن أن يكون أكثر فائدة للمجتمع وأن يساعد في تحقيق النمو الشامل

والمستدام. وستؤثر السوق التي يجري فيها إنفاذ قانون المنافسة على مدى تأثير خفض حواجز الدخول على الأسعار وتخفيفه لحدة الفقر من خلال هذا الإنفاذ. ويمكن أن يفيد ذلك في توجيه الاختيارات الاستراتيجية لوكالات إنفاذ القوانين. ويمكن أن تكون للتدخلات الفعالة في السوق آثار حقيقية وطويلة الأجل تشجع الإنصاف الاقتصادي. كما يمكن أن تعالج الهياكل السوقية الإقصائية التي عادة ما تؤدي إلى التوزيع المركز للثروة الذي لا تستفيد منه الفئات الدنيا.

## باء - مؤسسات الأمم المتحدة

### اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٣٢ - حددت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مجالات كان للعولمة فيها أثر على التمتع بحقوق الإنسان. ففيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي وتمويل التنمية، شددت على أن التنظيم المالي إلى جانب الاستخدام الرشيد للتدابير التحوطية على مستوى الاقتصاد الكلي عنصران أساسيان للحد من عدم الاستقرار، الذي يمس بشكل غير متناسب الفقراء والضعفاء. ولا بد من إصلاح النظام النقدي الدولي لضمان الاستقرار المالي العالمي المستدام ودعم الجهود الرامية إلى تحسين التنظيم والإشراف الماليين على الصعيد المحلي.

٣٣ - وأبرزت اللجنة دور التمويل البالغ الصغر، وأقرت بأن الاقتصادات في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ تواجه اضطرابات اقتصادية ومالية متزايدة بسبب تزايد عدم اليقين في أعقاب نشوء عدة مخاطر. ويستمر استبعاد كثير من الناس، وبخاصة الفئات الضعيفة، من الخدمات المالية الأساسية بسبب العوامل الثقافية، والمؤسسات المالية غير المتطورة، وضعف المعرفة بالأموال المالية، وانعدام الدعم المحدد الأهداف. وسيكون كل من القيام بالدعوة على الصعيدين العالمي والإقليمي، وتبادل المعارف، ودعم القدرات عوامل حاسمة لتشجيع المزيد من الاندماج المالي. كما أن الاستراتيجيات الإقليمية للتعاون الضريبي أدوات سياساتية هامة لتعزيز الرخاء المشترك عن طريق الحوافز الضريبية المحددة الأهداف لمواءمة سلوك القطاع الخاص مع مبادئ أهداف التنمية المستدامة.

٣٤ - وتدعم اللجنة، من بين أنشطة أخرى، الجهود التي تبذلها العديد من البلدان من أجل أعمال حق الإنسان في أن يعترف به كشخص أمام القانون. وقد التزمت الدول الأعضاء بتعميم تسجيل الولادات والوفيات بحلول عام ٢٠٢٤. وفيما يتعلق بالتجارة والاستثمار والابتكار، تقوم اللجنة بتنسيق جهود البحث والتدريب الرامية إلى زيادة فهم واضعي السياسات فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية لاتفاقات التجارة التفضيلية. وعلاوة على ذلك،

ستقوم الوكالة بمساعدة الدول الأعضاء على تطوير مصادر ومؤشرات البيانات لدعم تنمية الاستثمار الاجتماعي.

٣٥ - وللمحد من التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة، ما فتئت اللجنة تعمل على تعزيز القدرات الوطنية باعتبارها أداة لتقوية مشاركة هذه الفئة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتم التركيز على تشجيع كل من التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذها. وتم القيام باستعراضات تشريعية بخصوص الامتثال للاتفاقية في ثلاث دول أعضاء. وبذلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيضا جهودا ترمي إلى معالجة الآثار السلبية المحتملة للعولمة على عمل المرأة.

### ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

#### ألف - الاستنتاجات

٣٦ - أكدت الردود الواردة أعلاه من جديد الرأي القائل بأن العولمة عملية متعددة الجوانب تؤثر في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مما يؤدي إلى تعميق أوجه عدم المساواة التي تؤثر على البلدان النامية تأثيرا غير متناسب. وتمتع البلدان المتقدمة النمو في كثير من الأحيان بفوائد العولمة، فيما تتكبد البلدان التي هي أفقر منها تكاليفها. وهذا ما يؤثر تأثيرا سلبيا على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وما تزال هناك شواغل فيما يتعلق بقدرة البلدان النامية على معالجة الآثار السلبية للعولمة، لأنها تعرقل عمليات التنمية الاقتصادية فيها. وإضافة إلى ذلك، كثيرا ما تستبعد البلدان النامية من القرارات الاقتصادية التي تؤثر عليها.

٣٧ - وأثيرت شواغل بشأن مجموعة من المسائل المحددة، بما في ذلك الأمور التي تتعلق بإعمال حقوق الإنسان في سياق العولمة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهي الحاجة إلى ما يلي: القضاء على أوجه التحامل التي تعرقل مشاركة المرأة في تقاسم فوائد العولمة؛ والقضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وحماية الهويات الثقافية من الآثار السلبية للعولمة؛ وضمان الاحتكام إلى القضاء، الذي يقيد وجود الفقر المدقع. كما تم التأكيد على أن العولمة تسمح بانتشار الاتجار بالمخدرات وبالبشر والتمييز، وتشكل خطرا كبيرا على البيئة.

٣٨ - ولا بد من الحوكمة الرشيدة داخل كل بلد وعلى الصعيد الدولي من أجل ضمان أن يكمل العولمة التطوير التدريجي لحقوق الإنسان. وينبغي أن تكون الدول ذات السيادة قادرة على إقامة نظم قانونية تضمن السلامة والرفاه والتنمية المستدامة وشروط المساواة للجميع.

٣٩ - ومن المطلوب تعزيز التعاون الدولي من أجل بناء نظام دولي أكثر إنسانية وإنصافاً، يسود فيه كل من العدالة الاجتماعية والتضامن الدولي. وهناك أيضاً حاجة إلى التعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني. وتم الاعتراف بالأمم المتحدة باعتبارها المحفل العالمي الذي يمكن فيه تشجيع هيئة بيئية تمكينية لإعمال جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. غير أن بعض المهيبيين دعوا إلى إصلاح المنظمة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها.

٤٠ - وسُلم بأن اتفاقات التجارة الحرة والاستثمار الأجنبي تؤدي دوراً كبيراً في الاقتصاد العالمي. بيد أن قواعد التجارة الدولية وقواعد حقوق الإنسان قد اتبعت، في تطورها، مسارين منفصلين. وأدت العولمة إلى تقليص قدرة الدول على إعمال الحق في التنمية، مما أدى في نهاية المطاف إلى تعميق أوجه عدم المساواة وحرمان الملايين من الأفراد من الاستفادة من الخدمات والحقوق الأساسية. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات أكبر في تعبئة الموارد للتصدي للآثار السلبية للعولمة، على الرغم من جهودها الرامية إلى الحد من تأثيرها بالعوامل الخارجية وزيادة قدرتها على تحمل الصدمات الاقتصادية.

٤١ - ودعا المهييون إلى إنشاء نظام مالي دولي عادل وشفاف وديمقراطي. وتمثل قوانين العمل المحلية عوامل رئيسية لكفالة حماية حقوق الإنسان. والتنظيم المالي أمر بالغ الأهمية للحد من عدم الاستقرار، الذي كثيراً ما يؤثر بصورة غير متناسبة على الفئات الأضعف. ومن واجب الحكومات تشجيع العمل المسؤول للشركات عبر الوطنية وغيرها من المؤسسات التجارية الذي يسهم في تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها.

#### باء - التوصيات

٤٢ - يجب على المجتمع الدولي أن يشجع التنمية العادلة التي تؤدي إلى الحد من الفقر وإعطاء الأولوية للتوزيع المتساوي لفوائد العولمة وتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وفيما بين البلدان وداخلها. ويجب على الدول أن تكفل اتساق مواقفها بشأن التنمية المستدامة والتجارة والتمويل والاستثمار في جميع الأوقات مع التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان. وثمة حاجة إلى زيادة التعاون والمشاركة على جميع المستويات من أجل تعزيز العولمة العادلة والمتساوية والشاملة التي تبني قدرات القطاعات الاقتصادية دون التأثير على التمتع بحقوق الإنسان.

٤٣ - ويدعو النمو المطرد للمؤسسات التجارية الدولية وعبر الوطنية وسلاسل القيمة العالمية إلى مزيد من التنظيم الفعال. وبالنظر إلى الدور الجديد لتمويل أصحاب المصلحة المتعددين في التنمية وزيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني عبر الوطنية، يجب أن تكون خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس، وإعلان الحق في التنمية، الذي أثاره الخطة لعام ٢٠٣٠ - قوى توجه تحقيق رؤية نظام اجتماعي ودولي مستدام تتحقق فيه جميع الحقوق والحريات للبشرية جمعاء.

٤٤ - ومن بين القضايا الملحة الأخرى، هناك الحماية الدولية للعمال المهاجرين التي تحتاج إلى تعزيز من أجل تجنب وقوع الاستغلال والجريمة عبر الوطنية. ويجب على البلدان أيضا أن توحد جهودها من أجل مكافحة سوء التغذية والتصدي للتهديد المتزايد لتغير المناخ. ويجب أن يعالج كل من قانون وسياسة المنافسة مسائل من قبيل البطالة والفقر وعدم المساواة. وينبغي تعزيز استراتيجيات التعاون الضريبي الإقليمية بغية مواءمة عمل القطاع الخاص مع أهداف التنمية المستدامة. كما ينبغي إصلاح أنظمة الملكية الفكرية بحيث تيسر نقل التكنولوجيا وإمكانية حصول الجميع على الأدوية.

٤٥ - والاتجاه إلى إخفاء الأصول في الولايات القضائية الخارجية مظهر آخر من مظاهر العولمة الصاعدة وسوء تنظيمها، والحاجة الماسة إلى المساواة. وبالمثل، يحرم تصاعد الإنفاق على الأسلحة إلى جانب تزايد الاضطرابات الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، والتهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة والترتيبات الهيكلية للحكومات من الموارد وتقلص حيز السياسات الداخلية، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وتمنع الأعمال التدريجي للحقوق، وتحول دون إمكانية حصول الشعوب على السلع والخدمات العامة. وفي اقتصاد عالمي مندمج، فهي تقوض أيضا الرعاية الاجتماعية في الاقتصادات المتقدمة وتؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة في كل مكان.

٤٦ - ولاتفاقات التجارة الحرة ومعاهدات الاستثمار أثر مباشر على حقوق الإنسان. فيمكن أن تقلص حيز السياسات الداخلية اللازم لوضع نظم تخدم المصلحة العامة، ولوفاء الدول بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ولذلك يجب التفاوض بشأنها مع المشاركة النشطة لعامة الجمهور وبالتشاور معه وبموافقته، ويجب ألا تقوض ضمانات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في الغذاء والمياه والصحة والضمان الاجتماعي. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن إجراء تقييمات للآثار المحتملة في مجال

حقوق الإنسان هو شرط مسبق أساسي لعقد أي اتفاقات مستقبلية. وينبغي لهذه التقييمات أن تشمل توصيات بشأن إنشاء آليات لمساءلة القطاع الخاص وإنصاف الضحايا.

٤٧ - ويجب أن تهدف الجهود الرامية إلى إعادة تشكيل العولمة إلى حماية البيئة، مع احترام القواعد التنظيمية للبلدان المضيفة، وإلى إنهاء جميع أشكال التمييز في الاستفادة من منافع العولمة. ويجب أن تشمل المشاركة الحرة والنشطة والفعالية للفئات التي استُبعدت في السابق، مثل النساء والفقراء والأشخاص ذوو الإعاقة والأطفال وكبار السن والشعوب الأصلية والأقليات. وتطبيق الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات شرط مسبق لتحقيق نظام دولي منصف وشفاف وديمقراطي يمكن أن تشارك فيه البلدان النامية في صنع القرارات الاقتصادية الدولية ووضع المعايير على قدم المساواة مع الدول المتقدمة النمو.